

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## «البترو دولار» و«البترو بتر»!

علي محمود هاشم

حقاً انتهى عصر «البترو دولار»..

يوم الإثنين الماضي، تلقى نظام الدفع العالمي، جرة تريك حاسمة من هذا الإدمان الذي تجرعت اقتصاديات «الجنوب» حقنته الأولى مع ولادة ثنائية نظام «بريتون وودز» وما تلاها من اتفاق «روزفلت»- عبد العزيز سعود، على ظهر حاملة الطائرات «كوينسي» عام ١٩٤٥، قبل أن يتخذ ذلك الإدمان منحى مؤامراتياً عبر اتفاق «كيسنجر- فيصل / ١٩٧٤» القاضي بحصر بيع نفط «أوبك» بالدولار مقابل تمديد العهد الأميركي ببقاء آل سعود، وصولاً إلى تجديد مدته الثلاثينية في ٢٠٠٥ بتوقيع جورج بوش الابن. خلال السنوات القليلة الماضية، لطالما أرخى الخوف شبحة فوق رأس الدولار، وخالها، تحسراً الخبراء الأميركيين: «جربتنا التي امتدت ٣٥ عاماً مع النقود الورقية ستنتقل العودة إلى مال ذي قيمة حقيقية، وسنعرف أن ذلك اليوم قد اقترب عندما تطلب الدول المنتجة للنفط المقابل له أو ما يعادله بدلاً من الدولار».

يوم الإثنين الماضي، وسط روى تعكس خلفيات سياسية مشعبة بالقهر، تناقل الغرب بطريقة باهتة، ذهاب الصين إلى إطلاق بورصة شنغهاي للعقود الآجلة المقومة بعملتها المحلية «اليوان»، هذه الخطوة التي اتخذت نسختها الأولى في ١٩٩٣ قبل أن تنهال عليها الضربات الغربية بسيف «أوبك»، اختلالاً كبيراً في سياسات التسعير، شهدت خلال الأيام القليلة الماضية بوادر أكثر من إيجابية تنبئ باستقرار ثابته كآداء مالية في العالم الجديد، استقرار جسده انهماك نحو ١٠٠ شركة وساطة عالمية و ٦٠٠٠ متداول وإبرام العديد من العقود الهامة إبان انطلاقها.

التبدلات الجوهرية التي تستشرها الخطوة الصينية هذه، تتعش الأمال بقرب ولادة تأريخ نقدي جديد يضع حداً للعبة الوحيدة التي يتم بها تسعير النفط في البورصات وأسواق البترول الآجلة والفورية.. «البترو دولار»، فخلال السنوات الأربعين الماضية، استعمل الغرب غراء النفط -أكثر السلع الأولية تداولاً حول العالم- لإلصاق الدولار بتجارته التي تزيد على ١٤ تريليون دولار سنوياً.. هذه السرعة الموصوفة لثروات البشرية، باتت اليوم على موعد متجدد مع مناهضتها.

أزمة «الدولار» اليوم تتعالم لما وراء «البترو»، فتمهت جهات أخرى تكافح هيمنتها على ميزان المدفوعات في أربع جهات العالم، فنزويلا مثلاً، والتي حاولت الولايات المتحدة حقنها بسلسلة من الثورات التي يقوم عليها حثالاتها العالمي إياهم، تبدي مقاومة فريدة وإيمانا متزايداً بالضي إلى ما خلف الدولار، فقيل أسابيع، مضت إلى بيع النفط بعملات أخرى، وما هي تطلق اليوم عملتها الرقمية الجديدة: «البترو».

«البترو»، هذا، يحتفظ في اسمه بشحنة كيدية من لفظ «البترول» ترتكز إلى القيمة المستمدة من احتياطات نفطية وطنية تنموية هي الأكبر في العالم، كما يغمز لفظياً ومعنوياً وتقدماً من مصطلح «البترو دولار» الذي لطالما وضع قدميه في طشت «خليجي» كلف البشرية شلالات من الدماء!

«البترو» الذي سيخصص لتداول السلع والخدمات في أميركا اللاتينية، يجاريه بطريقة مترابطة ما يمكن تسميته «ايربان» في آسيا، بحث الجمهورية الإيرانية سبل التبادل التجاري مع روسيا بالعملة المحلية، كما ارتبط بنكها المركزي مع كافة البنوك الروسية لتسهيل استخدام مواطني كلا البلدين بطاقتهم المصرفية بعيداً عن الوسيط الدولي الذي تقدمه الأنواع المالية الغربية المكملة للبترو دولار: فيزا وماستركارد.

ومع انضمام أنغولا الإفريقية شبه المعزل إلى نظام بيع النفط باليوان، وبدء توريد متوقع لغاز «سيبيريا» الروسي بهذه العملة أو غيرها من طرق التفاضل البنينية إلى الصين أكبر مستوردي الطاقة في العالم، يستلم بوادر تمرد في قارات ثلاث، ليس فقط على «البترو دولار» بل أيضاً على ظلاله الجائمة فوق صدر نظام المدفوعات العالمي الذي يسيطر الدولار واليورو والجنبة الاسترليني عليه بـ ٤٠ بالمائة و ٣٦ بالمائة على التوالي.

الدولار يتقهقر عن عرش إمبرياليته، و«فأس» اليوان وحلفائه ينهال بثؤدة على «رأس» البترو دولار وزيائته.. هذا التبدل الجوهري في بنية الاقتصاد العالمي يعيد تقويم الإجراءات الحماة التي يتخذها الرئيس الأميركي كآكثر حكمة بكثير مما تبدو عليه، فلربما هي «انكفاء الضرورة» استباقاً للانهيار الحتمي المترامي مع عودة البترول بترولاً والدولار دولاراً.. انهيار، تعزز شكوكه مع ذهاب الصين «الاشتراكية» للدفاع عن العولة، فيما لا يفتأ يتبرأ منها أبواها الشرعيان على ضفتي الأطلسي!

## عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في المصرف الزراعي لـ«الوطن» عن تعديل للعمليات التنفيذية لنظام عمليات المصرف؛ يتم العمل على استصدارها حالياً بحيث تتواءم مع ظروف العمل المصرفي الحالي والتطورات الحاصلة خلال السنوات الأخيرة، مبيّناً أن من أهم التعديلات رفع سقف القروض بالنسبة لبعض الفئات التي يتعامل بها المصرف، منها تعديل قيم القروض طويلة الأجل التي كان يمنحها المصرف لتصلح بـ ٢٠٠ مليون ليرة بدلاً من ٥٠ مليون ليرة، على حين حدد سقف القروض متوسطة الأجل بـ ٨٠ مليون ليرة بدلاً من ٢٠ مليون ليرة، أي مضاعفة السقف أربع مرات.

وفي الحديث عن مدى محدودية سقف معين بينما تم حالياً المصدر أنها كانت محدودة بسقف معين بينما تم حالياً تحديدها بـ ٤٠ مليون ليرة، مع العلم أن القروض قصيرة الأجل تكون مدتها دون السنة والمتوسطة ما بين سنة وحتى خمس سنوات والقروض طويلة الأجل تزيد مدتها على خمس سنوات حسب طبيعة القرض والمشروع والغلات المقدمة للمصرف. وفيما يخص الكفالات بين المصدر أن معظم الكفالات للقروض القصيرة والمتوسطة كانت محدودة به ملايين ليرة، بينما يدرس المصرف حالياً قبول كفالة الدولة ولكل أنواع القروض المتوسطة وطويلة الأجل مهما بلغت، كما أضاف إن المصرف يبحث إدراج الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) التي لم تكن موجودة في التعليمات الحالية لعمل المصرف الزراعي

## السوريون اشتروا أسهماً بنحو ٥ مليارات ليرة خلال ثلاثة أشهر

## علي محمود سليمان

أغلق مؤشر بورصة دمشق في نهاية الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٨ على ٦١٢٤,١٥ نقطة مرتفعاً بقدر ١٤١ نقطة أي ما نسبته ٢,٣٦ بالمائة عن بداية العام، حيث بلغ حجم التداول خلال الربع الأول حوالي ٥,٨ ملايين سهم بقيمة إجمالية قدرها ٤,٩ مليارات ليرة سورية موزعة على ٦٤٣٣ صفقة مقارنة مع حجم التداول خلال الربع الأول من العام الماضي ٢٠١٧ والبالغ ١٠ ملايين سهم وبقيمة إجمالية مقدارها ٢,٧ مليار ليرة سورية موزعة على ٦١٤٠ صفقة.

ويبلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٨ ما يقارب ٩٤,٥ ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول ٨٠,٦ مليون ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة مقارنة مع متوسط حجم التداول في الربع الأول من العام الماضي ٢٠١٧ الذي بلغ ١٩٧ ألف سهم وبمتوسط قيمة تداول ٥٣,٥ مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة، كما بلغ عدد جلسات التداول خلال الربع الأول من العام الحالي ٦١ جلسة مقارنة مع ٥١ جلسة تداول تمت خلال الربع الأول من العام الماضي ٢٠١٧.

وحول أداء بورصة دمشق بين المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم في تصريحه لـ«الوطن»، أن الربع الأول للعام الحالي يعتبر أفضل ربع أول خلال السنوات السبع الماضية من حيث قيم التداولات معياداً ذلك لعدد من الأسباب من أهمها تحسن أداء الشركات المدرجة في بورصة دمشق وتعزيز الشعور بالاستقرار بالنسبة للمستثمرين بالإضافة لعامل هام هو استقرار سعر الصرف الذي نجم عنه توجه جزء من السيولة من المضاربة على سعر الصرف إلى المضاربة على الأسهم. وأضاف: نأمل أن نستثمر التداولات بالتحسن خلال الربع الثاني وبالأخص مع توجه إلى إدراج شركات جديدة ما يزيد من قيم وحجم التداول خلال الفترة المتبقية من العام ٢٠١٨ مما يعكس تحسناً على أداء السوق ويأتحه

## قاسم لـ«الوطن»:

## أفضل ربع في سبع سنوات

## القرار بالإدراج.

وأشار قاسم إلى أن الزيارة الأخيرة إلى محافظة حلب تم فيها عقد ندوتين في غرفة تجارة حلب وفي جامعة حلب حيث تم طرح آفاق تطوير عمل السوق للرحلة المقبلة ودعوة المستثمرين في حلب للاستثمار في بورصة دمشق بالإضافة إلى التوصل إلى اتفاق مبدئي مع غرفة تجارة حلب لإقامة منصة للتداول بشرط أن تقوم غرفة التجارة بتأمين المكان المناسب لإقامة المنصة. وحسب تقرير التداول الربع سنوي الأول ٢٠١٨ فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها حوالي ٤,٧٦ مليارات ليرة سورية أي ما نسبته ٩٧ بالمائة من القيمة الإجمالية للتداول.

## فرص استثمارية جديدة للمستثمرين.

بالإضافة إلى إمكانية إدراج أدوات مالية جديدة مثل شهادات الإبداع التي يجري العمل على إصدارها من مصرف سورية المركزي والتي ستكون ورقة مالية جديدة في بورصة دمشق تساهم في تحسين أداء السوق. وبخصوص إدراج الشركات الجديدة أعاد قاسم التذكير بأن الشركات الثلاث الجاري العمل على إدراجها هي شركتا الاتصالات سيرتيل و MTN بالإضافة إلى شركة المشرق العربي للتأمين، موضحاً بأن المهلة القانونية لإدراجها هو لنهاية العام الحالي ٢٠١٨ بالنسبة لشركتي الاتصالات وفيما يتعلق بشركة المشرق العربي فهي بانتظار اجتماع الهيئة العامة للمساهمين واتخاذ

## ٢٠٠ مليون ليرة لطويلة الأجل و ٨٠ مليوناً للمتوسطة و ٤٠ للقصيرة

## «الزراعي» ينوي منح قروض شخصية.. وسقف القروض إلى أربعة أضعاف

من تنفيذ هذه المهام وفق معايير علمية، خلافاً لما كان متبعاً خلال المرحلة الماضية من الاعتماد على الكشوف الحسية إلى جانب بعض الوسائل الأخرى في تقييم طبيعة الضمانات المقدمة. وبالتنقل مع المصدر للحديث عن منح القروض الشخصية في المصرف الزراعي بين أن المصرف كان يمنح مثل هذه القروض سابقاً، واليوم يبحث المصرف في صياغة خطة خاصة لذلك ويحتاج لموافقة البنك المركزي والتوجيهات الحكومية، حيث يمكن للمصرف منح هذه القروض بشكل مواز لما هو معمول به في مصرف التسليف الشعبي والتوفير، وخاصة أن المصرف قادر على الوصول لشريحة واسعة من الراغبين في الحصول على مثل هذه القروض ضمن المعايير التي يحددها المركزي، ورصد وتوفير السيولة اللازمة لمنح هذه التسهيلات من المصرف.

كما يجري العمل لدى المصرف الزراعي على مناقشة وبحث رفع صلاحيات لجنة قروض الفرع بحيث يتم إنجاز المعاملات بالفروع وعدم إرسالها للإدارة العامة بهدف التخفيف من مركزية العمل وسرعة تلبية رغبات وطلبات المتعاملين مع المصرف الزراعي وخاصة الفلاحين الذين يشكلون الشريحة الأوسع والأهم لدى المصرف الزراعي، وهو ما يخفف عن الفلاح حالة الوقت والجهد التي رغبته في الحصول على تسهيلات ائتمانية ضمن صلاحية لجان الفروع. ويبحث المصرف المطالبة بتعديل جدول الاحتياجيات لكل الفئات التي يتعامل بها المصرف، وخاصة أن لدى المصرف البرونة والقدرة على تنفيذ وتلبية الكثير من الاحتياجيات.



المصرف الزراعي ضمانات عينية حصراً، بخلاف ما كان معمولاً به سابقاً، حيث كان يتم قبول أشكال عدة من الضمانات مثل كفالات من الجمعيات الفلاحية صفتها الاعتبارية ضمن حدود معينة. كما تحدث المصدر عن تقييم الضمانات ودراسة المشروعات الزراعية التي تحتاج لتمويل مصرفي، من خلال اعتماد المقيم العقاري المرخص له وفق التعليمات الحكومية الخاصة بذلك، حيث بدأت هيئة الإشراف على التمويل تخرج عدداً من المقيمين المعتمدين والحاصلين على تدريب وتأهيل يمكنهم

وهي خدمة جديدة تضاف لجملة الخدمات التي يعمل على توفيرها المصرف، حيث يبحث المصرف الزراعي اليوم تطوير خدماته والتوسع بها والاستفادة من ميزة الانتشار الجغرافي الواسع لفروعه في مختلف المحافظات والمناطق السورية. وعن الضمانات التي بدأت المصارف العامة تتوخى الحيلة فيها خاصة بعد ملف القروض المتعثرة الثقيل الذي تضعه الحكومة على الطاولة كإحدى أولوياتها؛ بين المصدر أن كل أنواع القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل أصبحت لدى

## ١٠,٤ ملايين كيلو «تبغ» اشترتها الحكومة من المزارعين بـ ١٧,٦ مليار ليرة

## هنا غانم

وصلت كمية التبوغ المسلمة للمؤسسة العامة للتبغ للموسم الحالي (٢٠١٧/٢٠١٨) نحو ١٠,٤٥ ملايين كيلو غرام، بقيمة إجمالية تزيد ١٧,٦ مليار ليرة سورية، وتم تسديد مبلغ يزيد على ١٤,١ مليار ليرة من تاريخ ١٥/١٠/٢٠١٧ وغاية ٢٨/٣/٢٠١٨، أي بمعدل ثلاثة مليارات ليرة كل شهر، وبلغت قيمة التبوغ المستحقة للدفع ما يزيد على ٢,٦ مليار ليرة، سيتم تسديدها للمزارعين خلال مدة شهر من تاريخه.

علماً أن الفرق بين قيمة التبوغ المدفوعة فعلياً وقيمة التبوغ المستحقة للدفع هي قيمة مواد الخطة الزراعية التي تم تسليفها للمزارعين والتي يتم استردادها من قيمة محصول المزارعين.

أما فيما يخص شعبي زراعة الغاب وحماة فقد بلغت قيمة التبوغ المستلمة من الشعبتين أكثر من ٣,٥٥ مليارات ليرة وتم تسديد ما يزيد على ٢ مليار ليرة وتبقى فعلياً ١,٣٦ مليار ليرة.

وللإسراع باستلام التبوغ من المزارعين قامت المؤسسة العامة للتبغ بفتح سبع لجان شراء تبوغ على مستوى شعبي زراعة الغاب وحماة، واستلمت الكمية بأفضلها من المزارعين خلال مدة / ٢٥ / يوماً حيث قام جميع المزارعين بتسليم محصولهم بالكامل خلال هذه المدة.

ويهدف عدم تأخر المؤسسة بتسليم قيم المحصول للمزارعين يقوم المحاسب في كل لجنة بتنظيم أوامر الدفع للمزارعين حسب تواريخ تسليمهم المحصول من الأقدم فالأحدث، وفي حالات قليلة تكون فيها قيمة المحصول للمزارع الذي يكون تسلسله باستلام أمر الدفع أكبر من قيمة المبالغ المحولة تتم المتابعة بتسليم أمر الدفع للمزارع الذي يليه بالتسلسل، علماً أنه تم توجيه الإدارة المالية بتجميع وتحويل المبالغ بما يناسب قيمة المحاصيل للمزارعين حسب التسلسل تقابياً لأي إشكال.

وتقوم المؤسسة حالياً وعلى مستوى مناطق زراعة التبغ في القطر بتسليم المزارعين مواد الخطة الزراعية من (بذار- أسمدة مصرفية- أسمدة حيوية مركبة- مبيدات حشرية وفطرية- بلاستيك- خيطان-...) تسليفاً على المحصول وذلك للموسم القادم ٢٠١٨-٢٠١٩.

الهيئة العامة ومجلس إدارة لمهنة تجارة الجملة للخضار والفواكه ويشترط في عضوية اللجنة بحسب المادة الثالثة من هذا النظام أن يكون شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً تجارياً يزاول مهنة تجارة الجملة للخضار والفواكه في أحد الأسواق المخصصة لذلك في المحافظات وأن يكون منتسباً لغرفة التجارة الواقع في نطاقها الجغرافي مكان مزاولته لهذه المهنة وفقاً لقانون تنظيم الغرف ونظام الغرفة الدخلى بمهنة تجارة الجملة للخضار والفواكه ومؤدياً التزاماته تجاه الغرفة واللجنة.

وتنص المادة ١٥ على تشكيل مجلس الإدارة من تسعة أعضاء ينتخبون باقتراع الهيئة العامة مدة خمس سنوات وأن يكون رئيس المجلس منتسباً لغرفة تجارة دمشق أو غرفة تجارة ريف دمشق وأن يكون مزاولاً للمهنة لمدة ٥ سنوات تسبق الترشيح وأن يكون منتسباً في إحدى الدرجات الممتازة أو الأولى أو الثانية في سجلات غرفة التجارة التابع لها وأن يكون قد



لمدة ٥ سنوات، وفي تصريح لـ«الوطن» بين التاجر محمد العقاد وهو أحد الناتجين في اللجنة المركزية لتسيير سوق الهال: أن النظام الأساسي للجنة أسواق الهال ينص على انتخاب

التنسيق مع اتحاد غرف التجارة في سبيل تحقيق غايات هذه اللجنة وحسن أداؤها لمهامها. وفي سياق متصل، فاز تسعة ممثلين لسوق الهال بالتركية للجنة المركزية

## صالح حميدي

عملت «الوطن» أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سوف تخالف تجار سوق الهال بدمشق وتفرض العقوبات المناسبة بحق لعدم انتمائهم لاتحاد غرف التجارة، علماً بوجود أكثر من ٥٠٠ تاجر يمارسون نشاطاتهم وأعمالهم من دون انتماء، وذلك بعد نقل لجنة تسيير سوق الهال من إشراف اتحاد الحرفيين إلى اتحاد غرف التجارة وإحداث نظام أساسي جديد لها تحت مسمى لجنة مركزية لتسيير شؤون أسواق الهال في المحافظات مفرها محافظة دمشق، استناداً إلى قرار وزير الصناعة رقم ١٢٨٧ الصادر بتاريخ ١٩/٦/٢٠١٦ وقرار وزارة الاقتصاد رقم ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ١١/٧/٢٠١٧ ترتبط باتحاد غرف التجارة ويمكن لها أن تؤسس فروعاً في المحافظات وفق أحكام القوانين الناظمة والنظام الأساسي لها. أكثر من مدير مسؤول في وزارة

## التعمين أكدوا لـ«الوطن» أن الوزارة

تتابع بشكل مستمر وضع التجار في سوق الهال، وهي تطبق الأنظمة والقوانين وتنظم الضبوط بحق المخالفين، وهذا يتم بشكل دوري. ويجسب تجار في سوق الهال فإن اتجاه وزارة التجارة لمخالفة التجار جاء على خلفية ما نشرته «الوطن» مؤخراً عن هذه المشكلة حيث إن عدم امتلاك ٥٠٠ تاجر ومحل تجاري في سوق الهال لسجل تجاري من غرف التجارة تعزز شكوكه مع ذهاب الصين «الاشتراكية» للدفاع عن العولة، فيما لا يفتأ يتبرأ منها أبواها الشرعيان على ضفتي الأطلسي!

## «التموين» ستخالف تجار سوق الهال غير المنتسبين لاتحاد غرف التجارة

أتم الثلاثين من العمر لدى تقديم طلب الترشيح ويمكن الجمع بين عضوية مجلس إدارة اللجنة وعضوية مجالس إدارة الغرف ويمكن إعادة انتخاب أعضاء المجلس مجدداً. وتنص المادة ١٩ من النظام الأساسي على إنشاء فرع للجنة في إحدى المحافظات يكون مرتبطاً باللجنة ويتابع لها على أن يقدم ٥٠ شخصاً من الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة في المادة ٣ من النظام المنتسبين لغرفة التجارة في المحافظة المعنية طلباً للجنة والاتحاد.

النظام الأساسي يلزم اللجنة كذلك وبالتناسب إلى اتحاد المصدرين الإدارة من تسعة أعضاء ينتخبون باقتراع الهيئة العامة مدة خمس سنوات وأن يكون رئيس المجلس منتسباً لغرفة تجارة دمشق أو غرفة تجارة ريف دمشق وأن يكون مزاولاً للمهنة لمدة ٥ سنوات تسبق الترشيح وأن يكون منتسباً في إحدى الدرجات الممتازة أو الأولى أو الثانية في سجلات غرفة التجارة التابع لها وأن يكون قد

التموين أكدوا لـ«الوطن» أن الوزارة تتابع بشكل مستمر وضع التجار في سوق الهال، وهي تطبق الأنظمة والقوانين وتنظم الضبوط بحق المخالفين، وهذا يتم بشكل دوري. ويجسب تجار في سوق الهال فإن اتجاه وزارة التجارة لمخالفة التجار جاء على خلفية ما نشرته «الوطن» مؤخراً عن هذه المشكلة حيث إن عدم امتلاك ٥٠٠ تاجر ومحل تجاري في سوق الهال لسجل تجاري من غرف التجارة تعزز شكوكه مع ذهاب الصين «الاشتراكية» للدفاع عن العولة، فيما لا يفتأ يتبرأ منها أبواها الشرعيان على ضفتي الأطلسي!

التموين أكدوا لـ«الوطن» أن الوزارة تتابع بشكل مستمر وضع التجار في سوق الهال، وهي تطبق الأنظمة والقوانين وتنظم الضبوط بحق المخالفين، وهذا يتم بشكل دوري. ويجسب تجار في سوق الهال فإن اتجاه وزارة التجارة لمخالفة التجار جاء على خلفية ما نشرته «الوطن» مؤخراً عن هذه المشكلة حيث إن عدم امتلاك ٥٠٠ تاجر ومحل تجاري في سوق الهال لسجل تجاري من غرف التجارة تعزز شكوكه مع ذهاب الصين «الاشتراكية» للدفاع عن العولة، فيما لا يفتأ يتبرأ منها أبواها الشرعيان على ضفتي الأطلسي!